



اجتماع الجمعية العامة العادية

محضر الاجتماع الرابع والعشرين للجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 26 مارس 2019

عقدت الجمعية العامة العادية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 26 مارس 2019 في قاعة أوال بفندق الخليج، المنامة - مملكة البحرين، وبحضور عدد من المساهمين يمثلون أصالة ووكالة 134,600,111 مليون سهم وبما تعادل نسبته 82.40 % من رأس المال وبذلك يكون النصاب قانونياً كما نصت على ذلك المادة (201) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.

ولقد انعقد الاجتماع بحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة وبحضور مندوبين يمثلون الجهات الرسمية، وهم:

1. ندى النوادي عن إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة؛
2. مريم الحمادي وفاطمة الجار من إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة بمصرف البحرين المركزي؛
3. ناصر العلي من إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي؛
4. سنان الشروقي عن إدارة الإدراج والإفصاح ببورصة البحرين.

وكذلك بحضور مسؤول مدققي الحسابات عن السادة كي بي إم جي:

5. جعفر القبيطي.

وممثلين عن مسجلي الأسهم عن السادة شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مفقلة):

6. هدى الطربوش ونورة النوادي.

في بداية الاجتماع رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بجميع الحاضرين من المساهمين وممثلهم ومندوبي الجهات الرسمية ووسائل الإعلام وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وشكرهم على حضورهم للاجتماع. بعد ذلك، استفسر السيد الرئيس عن رغبة المساهمين في مناقشة أية موضوعات أخرى تحت المادة الأخيرة من جدول الاجتماع وهي "ما يستجد من أعمال". وحيث أنه لم يعبر السادة المساهمون عن رغبتهم في إضافة أية موضوعات أخرى للمناقشة، افتتح السيد الرئيس الاجتماع لمناقشة جدول الأعمال المعلن عنه مسبقاً حسب الآتي ذكره:

أولاً: قراءة محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية المنعقد في 2018/3/27 والمصادقة عليه. استفسر السيد الرئيس عن رغبة المساهمين في قراءة محضر الاجتماع الثالث والعشرين للجمعية العامة والمنعقد بتاريخ 27 مارس 2018، حيث أكتفوا بنسخة المحضر المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة، وصادقوا عليها.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه. وافق السادة المساهمين على استعراض تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2018 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.

ثالثاً: الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31. قرأ السيد جعفر القبيطي - ممثل مدققي الحسابات السادة كي بي إم جي للمحاسبة والتدقيق - مختصر تقرير مراقبي الحسابات عن حسابات السنة المنتهية في 2018/12/31 الوارد في التقرير السنوي للعام 2018، ووافق عليه المساهمون.

التوقيع المعتمد



رابعاً: مناقشة الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها. تحت هذا البند وبعد استعراض ما جاء في التقرير السنوي للعام 2018 الذي تم توزيعه على المساهمين قبل وأثناء الجلسة، طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من الرئيس التنفيذي تقديم عرض موجز عن أعمال الشركة، وقد قام الأخير بتقديم عرض تفصيلي على الشاشة، مستعرضاً أداء الشركة الأم وجميع شركاتها التابعة لها والتي حققت مرة أخرى أعلى أرباح في تاريخها، وموضحاً جميع المعلومات المالية والفنية، ومجيباً عن جميع أسئلة المساهمين. بعد ذلك، أقر أحد المساهمين ذكر رؤية الشركة ورسالتها وقيمتها تماشياً مع ممارسات بعض الشركات المساهمة الأخرى، فرد عليه الرئيس التنفيذي قائلاً أن رؤية الشركة المذكورة في التقرير السنوي للعام 2018، وأضاف أنه لا يوجد متطلب قانوني أو تنظيمي لعرض رؤية الشركة ورسالتها وقيمتها، ورغم ذلك ستقوم إدارة الشركة بدراسة هذا المقترح وإتخاذ القرار المناسب بشأنه. إضافة لذلك، وجه رئيس مجلس الإدارة، ونائب رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي - من على المنصة - دعوة للمساهم أ. علي الطريف للتشرف بزيارة مبنى الشركة في مدينة عيسى والالتقاء بالرئيس التنفيذي، وأعضاء الإدارة الآخرين لمناقشة جميع التساؤلات التي طرحها في اجتماع مخصص لهذا الغرض آخذين في عين الاعتبار ضيق الوقت والارتباطات المسبقة للسادة المساهمين والضيوف، وقد وافق المساهم على ذلك. وبعد ذلك، صادقت الجمعية العامة على الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

خامساً: اعتمدت الجمعية العامة توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وذلك على النحو التالي:

أ. توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 45% من رأس المال المدفوع (7,251,440 دينار بحريني)، أي 45 فلساً للسهم الواحد، في تاريخ 4 أبريل 2019، هذا فيما اعترض المساهم أ. علي الطريف على توزيع أرباح نقدية بواقع 45 فلساً بدل 50 فلساً.

ب. توزيع أسهم منحة على المساهمين بنسبة 25% من رأس المال المدفوع وبواقع 1 سهم لكل 4 أسهم صادرة بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وبقيمة إجمالية قدرها 4,083,750 دينار بحريني مقسمة إلى 40,837,500 سهم بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، هذا فيما اعترض المساهم أ. علي الطريف على إصدار أسهم منحة للمساهمين بنسبة 25% من رأس المال المدفوع بدل 20% من رأس المال المدفوع.

ج. ترحيل مبلغ 1,500,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

د. ترحيل مبلغ 1,500,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي العام.

هـ. تخصيص مبلغ 300,000 دينار بحريني للهبات والتبرعات.

و. تدوير مبلغ 8,255,786 دينار بحريني أرباح مستبقاة مرحلة.

سادساً: وافقت الجمعية العامة على اعتماد مبلغ 550,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2018 بعد موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي. وبخصوص التساؤل الذي أثاره المساهم أ. علي الطريف وتحفظه على مبلغ المكافأة، فقد تم التأكيد أنها تتماشى مع أنظمة مصرف البحرين المركزي.

سابعاً: وافقت الجمعية العامة على إصدار سندات جديدة تصل إلى 50 مليون دينار بحريني، وخولت مجلس الإدارة بتحديد شروط ومتطلبات إصدارها بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

ثامناً: صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31، وذلك من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2018 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.

التوقيع المعتمد



تاسعاً: وافقت الجمعية العامة على تعيين العضو الجديد السيد محمد جهاد بوكمال بدلا من العضو السابق السيد محمد أحمد الخاجة، في مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

عاشراً: وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

حادي عشر: تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات عن السنة المالية 2019، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. أوضح السيد الرئيس أن مجلس الإدارة وبناءً على توصية لجنة التدقيق، يوصي بأن يتم تعيين كي بي إم جي كمدقق خارجي لتدقيق حسابات عام 2019، وأن تخول الجمعية العامة مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي. وفي هذا الإطار، كانت للمساهم أ. علي الطريف مداخلة قال فيها: منذ متى والشركة تتعاقد مع نفس مدققي الحسابات الخارجيين؟ ولماذا لا يتم تغييرهم بين الفترة والأخرى؟ فأجابته الرئيس مؤكداً أن إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين أمرٌ لا يتعارض مع أنظمة مصرف البحرين المركزي. وبعد ذلك، وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين كي بي إم جي كمدققين خارجيين لتدقيق حسابات عام 2019، فيما تحفظ المساهم أ. علي الطريف على ذلك.

ثاني عشر: التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مع أي من الأطراف ذوي العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (24) من البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001. بطلب من السيد الرئيس، قرأ سكرتير مجلس الإدارة على السادة المساهمين التقرير المختصر التالي: "يطيب لنا إخطار السادة المساهمين بأنه توجد لدى الشركة سياسة محددة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات ذات الصلة، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية. وتسري هذه السياسة على أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وأعضاء الإدارة العليا والموظفين. كما وتسري ضمن نطاقها التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع المشتركة واتفاقيات العمل والمشتريات المتعلقة بها. ويمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بالعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة التي جرت خلال السنة المالية تحت إيضاح رقم 24 المدرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2018". وعقب ذلك، وافقت الجمعية العامة على ما ورد في محتوى التقرير المقروء حسب ما ورد في التقرير السنوي للعام 2018.

ثالث عشر: ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001. لم تُناقش أية موضوعاتٍ أخرى تحت هذه المادة.

في ختام الاجتماع، تقدم السادة المساهمون بالشكر الجزيل إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على النتائج الاستثنائية للمجموعة.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر وخمسة عشر دقيقة صباحاً.

السيد جلال جعفر الموسوي
سكرتير مجلس الإدارة

عبد الرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

التوقيع المعتمد